

فلسطين إلى أين؟

مصطفى اللباد*

السياسات العربية حيال القضية الفلسطينية بين الغياب والتواطؤ

يثير تسابق الدول العربية نحو التطبيع مع حكومة اليمين القومي الديني في دولة الاحتلال الإسرائيلي كثيراً من التساؤلات بشأن أسباب الغياب العربي عن مساندة الشعب الفلسطيني، إلى درجة تصل إلى حد التواطؤ على القضية، وعلى حقوق هذا الشعب الثابتة وغير القابلة للتصرف. ولعل القمة العربية الأخيرة في نواكشوط، والمشاركة الضعيفة لقادة الدول العربية فيها، كشفتنا المكانة الهامشية التي باتت فيها القضية الفلسطينية، وكيف تحولت من "قضية العرب المركزية" إلى مجرد بيان روتيني متكرر في القمم العربية الشكلية. وهذه المقالة تحاول الإضاءة على ميزان القوى الإقليمي والدولي، باعتباره مفسراً موضوعياً لسياسات الدول العربية في اقترابها وابتعادها عن الالتزام بالقضية الفلسطينية، ومن الطبيعي في موضوع عميق كهذا أن تظهر فجوات في الأحداث التاريخية وسردها، غير أن المقالة ليست تاريخاً للقضية الفلسطينية، وإنما محاولة لتفسير الغياب والتواطؤ العربيين في ضوء موازين القوى الإقليمية والدولية.

موازن القوى والسياسات العربية حيال القضية الفلسطينية

كان بروز الدول العربية في خريطة الشرق الأوسط حدثاً مؤثراً لم يتم الالتفات إلى أهميته بالشكل الملائم في الأدبيات السياسية العربية، وتكلل بتأسيس "جامعة الدول العربية" في سنة ١٩٤٥ لتضم أولاً مصر والعراق وسورية والسعودية ولبنان، ثم دولاً عربية أخرى تباعاً. ولم تمضِ ثلاثة أعوام حتى قامت الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى في سنة ١٩٤٨، والتي انتهت بهزيمة القوات العربية وتأسيس "دولة إسرائيل" كما هو معروف. كان ميزان القوى الدولي الداعم لدولة الاحتلال الإسرائيلي واضحاً في العتاد المتقدم الذي امتلكته العصابات الصهيونية في أثناء المعارك، وبارزاً في

* رئيس مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية - القاهرة.

الاعتراف الفوري للقوتين العظميين، الاتحاد السوفياتي وأميركا، بـ "دولة إسرائيل" منذ إعلانها. وفي العقدين التاليين تبلور ما اصطلح على تسميته "النظام الإقليمي العربي" بمزيد من انضمام دول عربية أخرى إلى "الجامعة العربية" التي شكلت القضية الفلسطينية فيها الرابط الأساسي للعروبة السياسية بمختلف تياراتها الأيديولوجية وأشكالها التنظيمية. لقد كانت المنطقة عبارة عن كتلة عربية - باختراق إسرائيلي - مع انكفاء القوى الإقليمية غير العربية، إيران وتركيا، داخل حدودها، وكانت فلسطين آنذاك، "قضية العرب المركزية" التي تسابقت الدول العربية على إظهار الالتزام بها كمسوِّغ ومبرر لعضويتها في "النظام الإقليمي العربي" الذي لم يتعرض في حينه لتهديدات فعلية من دول الجوار الجغرافي بسبب النظام الدولي الثنائي القطبية. ومع ذلك لم يكن "النظام الإقليمي العربي" كتلة واحدة فعلاً، ذلك بأن التنافس بين دوله المؤثرة في القيادة الإقليمية من ناحية، والانقسام داخله بين "الدول التقدمية" الميالة إلى الاتحاد السوفياتي و"الدول الرجعية" المتحالفة مع الولايات المتحدة الأميركية من ناحية ثانية، تكرر نهائياً بعد "حرب السويس" في سنة ١٩٥٦ ضد مصر، وبعد إنجاز الوحدة المصرية - السورية في سنة ١٩٥٨. وقد قلص ذلك الانقسام كثيراً من قدرة "النظام الإقليمي العربي" على مساندة القضية الفلسطينية التي ظلت رقماً صعباً في "النظام الإقليمي العربي" تتسابق جميع الأطراف العربية على إعلان دعمها والالتزام بها، ومرد ذلك أن القضية الفلسطينية كانت - بشكل أو بآخر - علة المشروع لوجود "جامعة الدول العربية" ذاتها. وعلى الرغم من وجود "الجامعة العربية" كمؤسسة إقليمية عربية، وانعقاد قمتها لاحقاً بشكل سنوي للتباحث في "القضية الفلسطينية"، فإن التحديات الجيو - سياسية التي واجهتها الدول العربية الموزعة على مساحة جغرافية شاسعة كانت مختلفة، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى تباين درجة الانخراط العملي لكل دولة في دعم القضية. بعد ذلك حدثت الهزيمة العربية الثانية في سنة ١٩٦٧ لتضعف تيار العروبة السياسية وكاريزما الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، وتكرس وجود دولة الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين، بحيث توارى شعار "تحرير فلسطين"، ليحل محله شعار "إزالة آثار العدوان". وتحركت الجبهات العربية عسكرياً بعد حرب ١٩٧٣، لكن موازين القوى العسكرية منعت الجيوش العربية من الوصول إلى حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧ على جميع الجبهات العربية. وعاد التصدع في مواقف الدول العربية ليبدو أكثر وضوحاً بعد حرب ١٩٧٣، ليس فقط على الخلفية الأيديولوجية كما كانت الحال في خمسينيات القرن الماضي وستينياته، وإنما أيضاً على مستوى تفاوت الثروة، وخصوصاً بعد ارتفاع أسعار النفط في أعقاب تلك الحرب. ومنذ ذلك الوقت، لم تعد "القضية الفلسطينية" عملياً محور ارتكاز الصراع في الشرق الأوسط، إذ ساهمت "اتفاقيات فك الاشتباك" على الجبهتين المصرية والسورية في خلق واقع عربي من نوع جديد، حتى مع تقديمه ترضية ما للقضية عبر الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وبمرور الوقت انهار التحالف الإقليمي - الدولي الذي ضم أغلبية الجمهوريات العربية مع الاتحاد السوفياتي السابق في مواجهة أميركا ودولة الاحتلال الإسرائيلي، بخروج مصر منه. وعلى الرغم من الخسائر الاستراتيجية العميقة التي لحقت بالقضية الفلسطينية جراء فك ارتباطها العملي بالصراع العربي - الإسرائيلي، فإن القضية الفلسطينية ظلت - ولا تزال - المحرك

لوجدان الشعوب العربية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني ومظلوميته، وبقي الحراك العربي - الإسرائيلي دائراً حول "مفاوضات السلام" بين العرب ودولة الاحتلال، ولم يجر أي اختراق إلا في "اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية" التي أخرجت مصر عسكرياً من الصراع العربي - الإسرائيلي، ومن التأثير الكبير في جوارها العربي.

انهار "النظام الإقليمي العربي" فعلياً في سنة ١٩٩١ في أعقاب احتلال الكويت وإخراج العراق منها بقوات دولية، ذلك النظام الذي لم يستطع منع دولة عربية من احتلال أخرى. وترافق ذلك مع انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وبدء "مفاوضات مدريد" على أساس موازين القوى العربية المتضعفة في مواجهة إسرائيل. ومثل الدعم المالي والمعنوي المحدودان لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية لاحقاً، أقصى ما استطاعت "الجامعة العربية" آنذاك تقديمه للقضية الفلسطينية، كما أدت الشخصية الكاريزماتية للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات دوراً في إبقاء القضية حاضرة بشكل ما في الأجندات الدولية والعربية، على الرغم من تراجع الوزن العربي في موازين القوى الإقليمية. لقد انتعشت مقولة "الشرق الأوسط الجديد" التي دشنها شمعون بيرس، والتي تستبطن تسوية فلسطينية - إسرائيلية ضمن إطار تطبيع شامل بين الدول العربية وإسرائيل، كوسيلة ناعمة للسيطرة الاقتصادية الإسرائيلية على اقتصادات الدول العربية. بمعنى آخر، تحولت "القضية الفلسطينية" عملياً إلى مدخل لتسوية عربية - إسرائيلية شاملة نُظر إليها عربياً ودولياً على هذا الأساس. ومع صعود اليمين المتطرف في إسرائيل منذ منتصف التسعينيات، سادت فكرة فحواها أن الحصول على التطبيع مع العرب ممكن من دون دفع الثمن المتمثل في تسوية القضية الفلسطينية سلمياً. كانت مصر - مبارك منشغلة بتسويق نفسها "وسيطاً" في التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين كدور إقليمي وحيد بعد انحسار أدوارها في المنطقة، أما سورية فكانت منشغلة بتجميع أوراق المساومة الإقليمية (تحالفاتها في لبنان وفصائل المعارضة الفلسطينية) ضمن تحالفها الإقليمي الأوسع مع إيران، بينما كان العراق في عزلة عربية بعد احتلال الكويت وهزيمة جيشه والحصار الاقتصادي المفروض عليه.

"القوى الإقليمية غير العربية كفاعل في" النظام الإقليمي العربي"

منذ منتصف التسعينيات كانت إيران تتحين فرصتها للعودة إلى المنطقة في ظل الضعف العربي البادي، وكانت الوسيلة الممتازة لفعل ذلك هي التعاطف مع "القضية الفلسطينية" و"دعم حركات المقاومة في لبنان وفلسطين". وشكل التقاعس العربي الواضح عن مساندة "القضية الفلسطينية" فرصة إضافية ممتازة لإيران، لتأكيد ذلك إعلامياً وسياسياً في السجلات الإقليمية بغرض تبرير حضورها المتعاظم في شؤون المنطقة. ومع صعود المد الإسلامي في المنطقة وتراجع الأدوار العربية فيها، تحولت القضية الفلسطينية بمرور الوقت من قضية عربية مركزية إلى "قضية إسلامية"، بما يعنيه ذلك من مضامين فلسفية وسياسية وإقليمية. وانعكس ذلك على المشهد الفلسطيني ذاته، إذ تراجعت أدوار الفصائل القومية واليسارية، وصعدت أدوار الفصائل الإسلامية في الداخل والشتات. ثم مثل احتلال العراق في سنة ٢٠٠٣ ذروة الانكسار العربي، ذلك بأن موازين القوى الإقليمية بين العرب والقوى

الإقليمية الأخرى لم تعد منذ ذلك الوقت على حالها. لقد فتح احتلال العراق الباب واسعاً أمام طهران للنفاذ إلى معادلاته الداخلية، وبالتالي معادلات المنطقة، حيث تحالفت إيران إقليمياً مع سورية و"حزب الله" في لبنان، و"الجهاد الإسلامي" و"حركة حماس" في فلسطين. وبسبب موازين القوى العربية المتراجعة، وانكفاء الدول العربية عن مساندة القضية الفلسطينية، أصبحت "القضية الفلسطينية" جزءاً من المساجلات الإقليمية، ووسيلة للضغط على الدول العربية المحافظة عامة، ودول الخليج العربية خاصة. وشكّل العجز العربي الرسمي عن مساندة القضية الفلسطينية، بالتوازي مع استثمار القوى الإقليمية غير العربية لهذا العجز، محور السياسات الإقليمية في المنطقة وقتذاك، ثم جاء "الربيع العربي" بأماله العريضة للشعوب العربية في الانعتاق والحرية والعدالة الاجتماعية، لكنه ما لبث أن تحول إلى حروب أهلية في الدول التي زارها، ومن ضمنها سورية. وتراجعت القضية الفلسطينية من أجندة الدول العربية التي انشغلت بتداعيات "الربيع العربي" الجيو - سياسية لناحية تأثيرات دول الجوار الإقليمية، إيران وتركيا، في هامش مناورتها، وتلاشى تأثير الجمهوريات العربية، فانكفأت مصر أكثر إلى الداخل لمواجهة تحدياتها الداخلية، وغرقت سورية في مستنقع الحرب الأهلية، واستمر العراق مغيباً بفعل التصارع بين مكوناته الديموغرافية والجغرافية. أما اليمن وليبيا فلم يكونا أفضل حالاً من باقي الجمهوريات، بينما أصبحت الجزائر تواجه تحديات داخلية واقتصادية تمنعها من أداء أدوارها العربية التقليدية. ومع شعور الدول العربية الخليجية التي مال إليها ثقل الفعل العربي منذ التسعينيات على الأقل، بالتهديد من المصادر الإقليمية والدولية، لم تعد "القضية الفلسطينية" وسيلة لإضفاء المشروعية على دولها - كما كان الأمر في السابق - وإنما أصبحت "عبئاً" على قدراتها في مواجهة إيران. لقد أضحى التنسيق الخليجي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي أمراً اعتيادياً لمواجهة إيران و"الإرهاب"، من دون محاولة التستر على ذلك التنسيق، أو حتى ربطه بتسوية ما للقضية الفلسطينية، وأمست "التحديات المشتركة" التي تواجه الدول العربية ودولة الاحتلال الإسرائيلي هي الشعار المرفوع لإمالة ميزان القوى الإقليمي ضد إيران، في حين تراجعت القضية الفلسطينية. ولأن مصر تحاصر قطاع غزة وسكانه منذ استيلاء "حركة حماس" على القطاع، بالاشتراك مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، تخوفاً من امتدادات الحركة في الجسم العام لجماعة "الإخوان المسلمين"، فقد شكّل ذلك ثغرة ملائمة لتركيبة لتغطية تمددها في المنطقة أيضاً بغطاء "التعاطف مع القضية الفلسطينية". ومع زيادة الاختلال في ميزان القوى الإقليمي، باتت غزة، ولاحقاً الجماعات الإرهابية في سيناء، تشكل "تحديات مشتركة" بين مصر ودولة الاحتلال الإسرائيلي. ولا يعني رهان "حماس" على القوى الإقليمية غير العربية وانخراطها في تحالفاتها ومخططاتها للمنطقة، القاهرة من مسؤوليتها الأخلاقية والتاريخية إزاء القطاع. ولا يتصور أن الخيال السياسي المصري انعدم إلى درجة عدم إمكان التوفيق بين الاستجابة لمتطلبات الأمن القومي المصري من ناحية، ومساندة الشعب الفلسطيني في غزة من ناحية أخرى.

الخلاصة

كانت "القضية الفلسطينية" منذ بداياتها محكومة بالتوازنات الإقليمية والدولية،

وتزحزحت مكانتها طردياً إلى الوراء مع التراجع في موازين القوى العربية تجاه الإقليم والعالم. لقد تدرجت "القضية الفلسطينية" من "قضية العرب المركزية" منذ سنة ١٩٤٨، إلى شرط أساسي لتسوية عربية - إسرائيلية شاملة بعد سنة ١٩٦٧، ثم إلى جزء مواكب لـ "فك الاشتباك" بين مصر وسورية من ناحية، ودولة الاحتلال الإسرائيلي من ناحية أخرى. وعلى الرغم من التراجع في ميزان القوى العربي، فإن "القضية الفلسطينية" ظلت حاضرة شكلياً بصفتها أحد البنود الدائمة لمقررات القمم العربية. ومع انهيار "النظام الإقليمي العربي" في سنة ١٩٩٠ عقب احتلال العراق للكويت، انفتح الباب أمام تسوية "الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي" كمبرر لإتمام تطبيع عربي - إسرائيلي شامل، تسيطر دولة الاحتلال بموجبه على الاقتصادات العربية، ثم فاز اليمين الإسرائيلي بالسلطة في دولة الاحتلال منذ منتصف التسعينيات، وتغلبت عنده فكرة الحصول على الجائزة، "التطبيع الشامل"، من دون دفع الثمن "تسوية القضية سلمياً". وأدت التطورات الإقليمية دورها في رسوخ هذه الفكرة، إذ تحولت "القضية الفلسطينية" إلى وسيلة في المنازلات الإقليمية العربية - الإيرانية تحت شعار "التضامن مع القضية" منذ منتصف التسعينيات، ولاحقاً في العلاقات العربية - التركية منذ حادثة "أسطول الحرية" في سنة ٢٠١٠ تحت شعار "التضامن مع غزة". وكان لإضفاء الطابع الديني على القضية وأسلمتها وتنحية توصيفها باعتبارها "قضية العرب المركزية" آثار فلسفية وسياسية كبرى لغير مصلحة القضية. ومع خروج الجمهوريات العربية من دائرة التأثير بسبب أوضاعها الداخلية، تحولت دفة التأثير إلى دول الخليج العربية ضمن ما تبقى من هياكل إقليمية عربية شكلية. ولأن إيران تشكل - من المنظور الخليجي - التهديد الأول على نظم الخليج الحاكمة، فقد تحول التنسيق مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، من دون شروط مسبقة تتعلق بتسوية القضية الفلسطينية، إلى سياسة خليجية شبه معلنة يُتوقع أن تتصاعد في المرحلة المقبلة.

ملاحظة أخيرة

أرست منظمة التحرير الفلسطينية خطابها السياسي والحركي منذ سنة ١٩٧٤ على أساس "دولتين لشعبين"، بما في ذلك دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس على أراضي ١٩٦٧. ومع استمرار الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ بوتيرة عالية، وتلاشي التضامن الرسمي العربي للأسباب الواردة أعلاه، يبدو أن هذا المطلب غير قابل للتحقق في المديين المنظور والمتوسط. ولذلك، ربما كان الضغط في اتجاه "دولة واحدة لشعبين" أمراً جديراً بالبحث علمياً وفكرياً وسياسياً لمقارعة اليمين القومي الإسرائيلي المتمترس خلف شعار "يهودية الدولة". ■